



## كلمة

### نيافة البطريرك باولوس بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية

ومرة أخرى نشكركم على دعوتنا لحضور مؤتمر الحوار هذا. إننا نرى أنه ليس هناك أهم من الحوار. لهذا السبب نشعر بالسعادة لكوننا من المشاركين الفعالين في هذا الاجتماع الهام والذي جاء في الوقت المناسب. في خطابنا في منتدى تحالف الحضارات السنوي في مدريد في ١٥ يناير ٢٠٠٠؛ أبرزنا القيمة الأصيلة لتحالف الحضارات في إثيوبيا حيث ازدهرت المسيحية والإسلام، واليهودية في وجه التحديات العالمية والمعاناة الإنسانية التي تمخضت عنها. إن ما يؤكد عليه تحالف الأديان والثقافات الاثيوبية هو أولوية الشراكة بين الجماعات الدينية في هذه الأمة العريقة. طوال تاريخنا ذا الثلاثه آلاف سنه شهدنا مجتمعات و أمم تحتضن عمليات الحوار والاحترام المتبادل والتسامح والمشاركة العملية التي تبين حقيقة الفهم الشامل للوحدة في نظر الله. ولهذا جئنا بمباركة من الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية توحيدو إلى المؤتمر الدولي، كما نأمل أنكم على دراية أن كنيستنا واحده من أولى الكنائس في تاريخ النصرانية. إن كنيستنا التاريخية القديمة الرسولية كانت



منذ قرون مهد حضارتنا وتاريخنا ، واستقلالنا وثقافتنا. بإلهام من الروح القدس دعت الكنيسة دائماً إلى المصالحة والمحبة والسلام والوئام والخيرية وتآلف الإنسانية لجميع عباد الله. ومن أجل تعزيز الروح المسكونية للكنيسة لم تكن الكنيسة من الأعضاء المؤسسين لمجلس الكنائس العالمي ومجلس كنائس عموم أفريقيا فحسب، ولكنها أيضاً كانت مشاركاً نشطاً في مبادرات الحوار بين الأديان على الصعيد العالمي، والتي تهدف إلى العمل من أجل الخطاب الأبدي بين الأديان.

لا ريب أن السلام مفهوم جوهري في جميع التعاليم الدينية. إلا أننا بحاجة إلى فهم و مواجهة وجود جذور العداء بين مختلف ديانات العالم. كما أنه يجب ألا يغيب عن بالنا أن عملنا في حل الامور المعقدة و القضايا ذات الأوجه المتعددة الصادرة ضد إرادة الله ؛ لا بد من التعامل معها بمزيد من العناية والحساسية. وفي هذا الصدد يحدونا أمل كبير في أن هذا المؤتمر الدولي للحوار سيكون التركيز فيه من الآن فصاعداً على الأمن البشري. عندئذ فقط سنتمكن من منع المعاناة البشرية التي قد تضيف بدورها إلى الحالة التي يأخذ فيها الاشخاص القانون بأيديهم. ولذلك ، فإننا نتطلع إلى أن يخرج المؤتمر الدولي للحوار باستراتيجيات من شأنها أن تمكن الناس من تطوير قدراتهم على الصمود في وجه الظروف الصعبة. ويسرنا أن نلاحظ أن هذا ما أكدته لجنة الأمم المتحدة للأمن البشري عندما ذكرت : " أن حماية أمن المواطنين يقتضي تحديد والتحضير للأحداث التي يمكن أن يكون لها عواقب شديدة وواسعة النطاق ، إلا أنها ليس من الضروري أن يكون فيها ما



يحدد عمق التهديد للأمن البشري. "

فلذلك فإن مفهوم إيجاد دراسات دينية تنبعث من خلال نظرة الحوار والتسامح قد ألهم الإبداع و جدد الحيوية بين الأديان مما يدعونا إلى تطبيق معتقداتنا في ظل سياق اجتماعي يعمل على تجاوز العمل من أجل الفقراء إلى العمل مع الفقراء لتمكينهم من التصدي للفقير وويلات أمراض الفقر. ونعتقد أن هذا " النهج القائم على الحقوق " من شأنه أن يوفر الأدوات القانونية والمؤسسات بوصفها وسيلة لتأمين الحرية والتنمية البشرية وستضيف عنصراً من أكثر العناصر فقداناً من عناصر حقوق الإنسان في الخطاب التقليدي، وفي بعض الأحيان ، في الخطاب المعاصر للأمن البشري. وتكمن أيضاً قيمة " النهج القائم على الحقوق " خاصة في إمكانية حدوث تحول في مجال حقوق الإنسان للتخفيف من الظلم وعدم المساواة والفقير. فهذه القواعد الأخلاقية ، ومعايير المساءلة تعتبر أسلحة في النضال من أجل العدالة الاجتماعية حيث يتم من خلالها توسيع خيارات الناس عبر توسيع نطاق قدراتهم البشرية.

وفي الختام ، يجب علينا أن نلتزم بالتأكيد باستمرار على أولوية الشراكة بين الأديان والمجتمعات البشرية . ينبغي على الناس من المجتمعات المحلية ومن الحركات الشعبية والفئات المهمشة أن تصبح جزءاً من الفهم الشامل للأمن والتنمية البشرية كجزء من المهمة الكبرى لله. وهذا يعني ضرورة العمل على إيجاد آليات جديدة من شأنها أن تقربنا أكثر مثل البحث عن الشروط والمعايير لاقتسام الموارد اللازمة و لتحديد القيم الواضحة التي تقوم



عليها العلاقات في الاقتسام والاعتراف بالقيم و المناهج الثقافية المختلفة.  
وهذه الرؤية لمجتمع جديد يضم ويلهم جميع علاقاتنا يجب أن تبقى  
معنا. الالتزام الذي نسعى إليه ليس إلى أي نظام ولكنه السعي المتواصل  
لتحقيق رؤية الله في مجتمعاتنا.